الأمم المتحدة

A/C.2/77/L.44

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 November 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21

مشروع قرار مقدَّم من نائب رئيسة اللجنة، أحمد مجدي (مصر)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/77/L.21

تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[1]، وجدول أعمال القرن 21[2]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[3]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[4]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[5]، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[6]، وكذلك إلى سائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها* المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار دإ-2/19، المرفق.

(4) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(6) القرار 288/66، المرفق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتُمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تسلّم بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والعمليات التي أفضيا إليها في إعداد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلّم أيضاً بتفاوت التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف المتفق عليها دولياً وفي الوفاء بالالتزامات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة الاستمرار في تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتسليم بما بين هذه الجوانب من صلات، حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصرٌ أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 في الفترة من 5 إلى 15 تموز/يوليه، وإلى اعتماد الإعلان الوزاري الصادر عنه[(7)]،

وإذ تسلّم بأن التكنولوجيات الرقمية وما تولّد عنها من تغيير غير مسبوق من حيث الحجم والانتشار والسرعة، يمكن تسخيرها لدعم تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تؤكد ضرورة الاستفادة، عند تنفيذ خطة عام 2030، من الخبرات وقصص النجاح وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة من الاتفاقات السابقة بشأن التنمية المستدامة، والبناء عليها،

وإذ تؤكد أيضاً أهمية التغلب على النزعات الانعزالية والسعي إلى اتباع نُهُج مبتكرة ومنسّقة في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تحيط علماً، في هذا الصدد، بالإجراءات والمبادرات التي نفذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد كذلك ضرورة تحديد الفجوات والعراقيل وأوجه التضافر والتحديات القائمة في تنفيذ الالتزامات والصكوك في مجال التنمية المستدامة بطريقة متّسقة ومتكاملة، بغية التماس وتحقيق الاتساق السياساتي إلى جانب تحديد الفرص الجديدة والتحديات المستجدة في مجال التعاون الدولي على درب تحقيق التنمية المستدامة،

---

(7) انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 3* (A/77/3).

وإذ تؤكد من جديد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[8]، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[9]، والخطة الحضرية الجديدة[10]، واتفاقية التنوع البيولوجي[11]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[12]، وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلِّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 والتي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ بقلق أن الآثار المركبة لجائحة كوفيد-19، والنزاعات والصدمات الاقتصادية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والنفايات والتلوث قد فاقمت التحديات القائمة التي يواجهها المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية، في جهوده من أجل الأخذ بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأنّها قد تؤدي إلى مزيد من التراجع عن التقدم الذي تحقق في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ومنها الهدف 12، وإذ تشدد بالتالي على أهمية تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن سياق استراتيجيات التعافي المستدامة والشاملة للجميع،

وإذ تلاحظ بقلق أيضاً التحذيرات الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مؤخراً، بما فيها تحذيرها من أن ضعف النظم الإيكولوجية إزاء تغير المناخ يتأثر بشدة بالمجتمع البشري، بما في ذلك من جراء الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، وإذ تسلِّم كذلك بأن الحد من الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، بما في ذلك إنتاج النفايات، سيدعم التقدم المحرز في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 12، وتشدِّد في الوقت نفسه على أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده والحد من عدم المساواة، وإذ تسلِّم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

---

(8) القرار 313/69، المرفق.

(9) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(10) القرار 256/71، المرفق.

(11) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(12) القرار 283/69، المرفق الثاني.

1 - ***تحيط علماً*** بتقرير الأمين العام المعنون "صـوب تحقيق التنمية المسـتدامة: تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، بوسـائل منها الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامان، اسـتناداً إلى جدول أعمال القرن 21"[13]؛

2 - ***تسلّم*** بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شكَّل مَعلماً نشـأت عنه صـكوك والتزامات دولية رئيسية يسترشد بها في إحراز التقدم في سبيل سد الفجوات الإنمائية داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها، وتؤكد من جديد جميع مبادئ إعلان ريو بشـأن البيئة والتنمية، على النحو المنصـوص عليه في خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030[14]، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة، الذي عُقِد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المسـتقبل الذي نصبو إليه"؛

3 - ***تحث*** على التنفيذ الكامل والفعال لأهداف التنمية المسـتدامة وسـائر الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقيات ريو الثلاث، مع الاسـتفادة من المسـاهمات وأفضـل الممارسـات والتحديات والدروس المستفادة في إطارها، وذلك من أجل دعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام 2030؛

4 - ***تسلّم*** بأن خطة عام 2030 تستند إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال القرن 21، وتشجع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لسد الفجوات في تنفيذ خطة عام 2030؛

5 - ***تقر*** في هذا الصدد بأن ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة يمكن أن تشكل وسائل فعالة وكفؤة من حيث التكلفة لتحقيق التنمية الاقتصـادية، والحد من الآثار البيئية، والنهوض برفاه الإنسـان، وتحث على ضـرورة الدفع قدماً بتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المسـتدامة، من أجل المسـاهمة في تحقيق جميع الأهداف؛

6 - ***تسلّم*** بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة قد اعتمد، في جملة التزامات أخرى بشـأن الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامين، إطار العمل العشـري للبرامج المتعلقة بأنماط الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامة[15]، وأن الإطار وصـندوقه الاسـتئماني المتعدد الشـركاء هما من أدوات العمل بشـأن الاسـتهلاك والإنتاج المستدامين، وتشير إلى إعلان استراتيجية "خطة واحدة لكوكب واحد" للفترة 2018-2022، وتكرر في هذا الصـدد تأكيد ضـرورة أن تواصـل مثل هذه المبادرات تبادل أفضـل الممارسـات وتوفير أشـكال أخرى من المسـاعدة التقنية، في مسـار الانتقال إلى أنماط الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامة، بما في ذلك عن طريق توفير الأدوات والحلول لتصميم السياسات وتنفيذها؛

7 - ***ترحب*** بقرار مجلس إطار العمل العشـري للبرامج المتعلقة بأنماط الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامة الموافقة على الاسـتراتيجية العالمية للاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامين للفترة 2023-2030، عقب عملية تشـاورية شـاركت فيها الدول الأعضـاء وأصـحاب المصـلحة، وتهيب بالدول الأعضـاء وكيانات الأمم

---

(13) A/77/210.

(14) القرار 1/70.

(15) A/CONF.216/5، المرفق.

المتحدة وأصحاب المصلحة دعم تنفيذها وتعبئة الموارد لها كجزء من الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وأهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

8 - ***تسلّم*** بأن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة هي المحركات الرئيسية لاستنفاد الموارد الطبيعية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وسوء التغذية وتدهور الأراضي، وتعيد بالتالي تأكيد التزامها بإجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تتبعها المجتمعات في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات من خلال الانتقال إلى نماذج اقتصادية ونماذج أعمال مستدامة تعزز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وكذلك من خلال السياسات والأطر والشراكات والابتكارات التكنولوجية والأدوات التي تحسّن الكفاءة في استخدام الموارد والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتقلّل من النفايات، وتشجع على اعتماد نُهج من قبيل الاقتصاد الدائري ودورة الحياة وغيرهما، حسب الاقتضاء ومع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية، وتمكّن المستهلكين من اتخاذ خيارات الاستهلاك المستدام، وتعميم مراعاة ممارسات الاستدامة، وتشجع المنتجات الأحيائية المستدامة والسليمة بيئياً، وتزيد القدرة على الصمود في جميع قطاعات الاقتصاد، مما سيسهم في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، ولا سيما الهدف 12، وترحب في هذا الصدد بتمديد الجمعية العامة، في قرارها 202/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، ولاية إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2030، وتشجع على تنفيذ إطار البرامج، وفقاً للغاية 12-1 المتصلة بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة؛

9 - ***تسلّم أيضاً*** بأهمية دور القطاع الخاص في الترويج للممارسات المستدامة والاستفادة منها، بما في ذلك بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي قد تواجه مصاعب أكبر في تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد؛

10 - ***تقر*** بالصلة القائمة بين النفايات البلاستيكية والتلوث الناجم عنها وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تكثيف الأنشطة طوال دورة حياة البلاستيك لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية وخفضه والقضاء عليه، بسبل منها النهج المبتكرة التي تعزّز الإدارة السليمة بيئياً، بما في ذلك الحد من النفايات البلاستيكية وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛

11 - ***ترحب*** بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة، في قرارها 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[16]، الذي قضت فيه بعقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يتضمن نُهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية، مع مراعاة عدة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، وتشدد على أهمية تأمين صك دولي طموح ملزم قانوناً للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن بعض الالتزامات القانونية الناشئة عن صك جديد سوف تتطلب بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية لكي تتمكّن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تنفيذها بفعالية، وترحب أيضاً بالالتزام الذي تعهد به الوزراء خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 بمتابعة تنفيذ ذلك القرار عن كثب من خلال المشاركة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية، على أمل أن تستكمل عملها بحلول نهاية عام 2024؛

(16) UNEP/EA.5/Res.14.

12 - ***تحث*** المجتمع الدولي على مواصلة دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية كي تنتقل في استهلاكها وإنتاجها إلى أنماط أكثر استدامة، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدَّم للبلدان النامية من خلال توفير وسائل التنفيذ؛

13 - ***تشجع*** على مواصلة تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات وتعزيز وسائل التنفيذ من جميع المصادر وعلى جميع المستويات، بما في ذلك تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية، وكذلك من خلال دعم اتباع النهج الابتكارية تجاه علم الاستدامة والتركيز على الشراكات المتعددة التخصّصات؛

14 - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وإدماجها في جميع أعمالها، ومواصلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا الصدد، وتكثيف جهودها على جميع المستويات لكفالة مواصلة تقديم الدعم الفعال لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

15 - ***تشجع*** المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تعزيز التنمية المستدامة في منطقة كل منها، وذلك بوسائل منها تشجيع التعلّم من الأقران والتعاون معهم، بما يشمل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك تعزيز الروابط الفعلية بين العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، حسب الاقتضاء، من أجل النهوض بالتنمية المستدامة؛

16 - ***تشجع بقوة*** على اتخاذ المزيد من الإجراءات المعجَّلة وإقامة الشراكات على جميع المستويات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع منظومة الأمم المتحدة والنظام المالي الدولي، من أجل إيجاد مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تمشياً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 11/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، المعنون "تعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين"[(17)]، وفي إطار التعجيل بإحراز التقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل، وتعزيز الممارسات التجارية المستدامة، وتوطيد سلاسل الإمداد العالمية القائمة على المزيد من الاستدامة والاستقرار، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة؛

17 - ***تؤكد*** الضرورة الملحة لتشجيع نُهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، حيث تُصمَّم المنتجاتُ والمواد على نحو يمكّن من إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها وبالتالي تُحفظ في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، هي والموارد التي صُنعت بها، ويُحال دون توليد النفايات أو يُقلَّل منه إلى أدنى حد ممكن؛

18 - ***تشجع*** جميع البلدان على المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 برعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) على أعلى مستوى ممكن، وتكرر تأكيد ضرورة اغتنام فرصة مؤتمر القمة لتوفير القيادة السياسية والتوجيه وتقديم التوصيات في ما يتعلق بالتنمية المستدامة ومتابعة واستعراض التقدم المُحرز في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مجال التنمية المستدامة وتحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال المشاورات الوطنية والإقليمية، وتدعو الأمين العام إلى تعبئة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة للتحضير للمؤتمر،

(17) UNEP/EA.5/Res.11.

حتى يأذن ببداية مرحلة جديدة يطبعها التعجيل بإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطلع إلى *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي* باعتباره مساهمة مهمة في هذا الصدد؛

19 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يركز بوجه خاص على الحالة في ما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيقهما والترويج لهما، مع مراعاة الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 والتصدي لها والتعافي منها، ويوصي باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ خطة عام 2030 في هذا الصدد؛

20 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21".